

الغابون

- 1- اسم البلد : الجمهورية الغابونية
- 2- عدد السكان : 1.5 مليون نسمة
- 3- المساحة : 267.667 كيلو متر مربع
- 4- لمحة عن الاقتصاد الغابوني :
 - 4.1 عدد غرف التجارة والصناعة : غرفة واحدة تدعى غرفة التجارة والصناعة والزراعة والمناجم في الغابون.
 - 4.2 دور غرفة التجارة والصناعة : تعزيز التنمية الاقتصادية في القطاع الخاص ، والمساهمة بشكل كبير في تحسين مناخ الأعمال وتحفيز النمو الاقتصادي العام في الغابون.
 - 4.3 المحاصيل التي يمكن زراعتها في البلاد : الكاكاو والبن والسكر وزيت النخيل ، والمطاط وخلافا لبلدان أفريقية أخرى ، فإن مساهمة قطاع الزراعة أقل من 10 ٪ من الدخل القومي وبالتالي يتم استيراد كميات كبيرة من المواد الغذائية من دول مجاورة مثل الكاميرون .
- 5- الثروة الحيوانية المتوفرة في البلاد : تملك الغابون ثروة حيوانية كبيرة وخاصة المواشي التي تربي في مزارع خاصة.
- 6- الموارد المائية : تتمتع البلاد بالثروة السمكية ويمكن تقدير كمية الاسماك التي يتم صيدها بقبالة سواحل الجابون ب 32 الف طن سنويا ويمكن زيادة كمية الصيد البحري لتلبية احتياجات أفريقيا الوسطى والبلدان غير الساحلية كما هو الحال مع تشاد. ومع ذلك فإن الصناعات السمكية ما زالت متواضعة، بالرغم من مساهمتها في نمو الاقتصاد الوطني ، فهي ليست مستغلة حتى الآن بالشكل المطلوب وتحتاج إلى استثمارات خاصة لتطوير هذا القطاع الحيوي.
- 7- الإنتاج الصناعي : من أهم الصناعات في الغابون صناعات الأغذية والمشروبات ، والمنسوجات ، و انتاج الخشب ، الأسمنت ؛ استخراج النفط وتكريره ، والمغنيسيوم ، واليورانيوم ، والذهب ، والكيماويات ، وإصلاح السفن

8- الثروة المعدنية المتاحة في البلد : من أهم الموارد المعدنية الرئيسية هي: الماغنسيوم والفوسفات واليورانيوم والذهب والأخشاب والحديد.

ومع ذلك ، يلعب النفط الجزء الأكبر في اقتصاد الغابون ويمثل ما مقداره 60 ٪ من الناتج القومي و 80 ٪ من صادرات البلاد. وفي الواقع ، فإن الغابون هي رابع أكبر منتج للنفط الخام في جنوب الصحراء الأفريقية وتحتل المرتبة 37 على مستوى العالم ولكن هناك تراجع ملحوظ في إنتاج النفط في البلاد منذ العام 1998 ليلبغ (13 مليون طن متري في عام 2003) وللمرة الأولى منذ 25 عاما ، في العام 2004 تبلغ مساهمة النفط في الميزانية الوطنية اقل من مساهمة السلع غير النفطية

ولهذا تسعى السلطات السياسية في الغابون للبحث عن وسيلة للتعويض عن انخفاض إنتاج النفط من خلال تحفيز الإنتاج في القطاعات الأخرى والتحول إلى الإنتاج الصناعي للموارد المعدنية الأخرى الوفيرة في البلاد. وفي الواقع ، ما لم يتم اكتشاف حقول نفط جديدة ، فإن صانعو السياسة في الغابون سيواجهون التحدي المتمثل في إيجاد بدائل اقتصادية للنفط لتحفيز النمو الاقتصادي في البلاد. وخلاف ذلك ، فإن البلاد ستدخل ببطء في مرحلة "الركود" الاقتصادي عند ما تجف حقول النفط الموجودة. ومع ذلك ، فإن احتمالات النمو الاقتصادي في الغابون مازالت موجودة وكبيرة فعلى سبيل المثال هناك بدائل أخرى منها:

- استغلال الغابات التي تغطي 85 ٪ من الاراضي الزراعية والتي تحتل ما مقداره 12.5 مليون هكتار.

- استغلال الأخشاب (من 4340000 إلى 5000000 لوح سنويا) ويمكن تحقيق مزيدا من الأرباح إذا ما اتخذت التدابير اللازمة من أجل التنوع في تصنيع وبيع المنتجات الخشبية مثل أرضيات المنازل ومستلزمات المنزل الخشبي وتسويقها في اسواق أفريقية ودولية ، وإنتاج الأثاث بدلا من الاكتفاء بتصدير الاخشاب.

- وفي إطار جهود الحكومه الغابونية لتنويع اقتصادها ، تقوم الحكومة الغابونية بتطوير قطاع السياحة . فهناك فنادق مجهزة وفقا للمعايير الدولية في لبيرفيل وبورت جنتيل ، ماسوكو ، وفرانسفيل ، ويجري حاليا إنشاء مرافق سياحية في جميع أنحاء البلاد ، وخصوصا على طول الساحل وفي بلدات قريبة من الحدائق الوطنية .

في مجال الأمن الغذائي في ضوء حقيقة أن الغابون تستورد حاليا أكثر من 85 ٪ من المنتجات الغذائية تبذل الحكومة جهود مضمينة من أجل تحقيق الامن الغذائي. ومع ذلك فإن النمو الاقتصادي وتنوع مجالات الاقتصاد تتمحور في مشاكل القوى العاملة الماهرة والمنخفضة نتيجة لارتفاع تكاليف العمالة في البلاد.

تحاول السلطات السياسية في الغابون التفاوض مع هيئات التمويل الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) للحصول على موارد مالية إضافية. لكن هذه المؤسسات اشترطت من الحكومة اتخاذ تدابير اقتصادية

لتحصل على هذه التمويلات و لهذا السبب تقوم الحكومة بتشجيع استثمارات القطاع الخاص بقوة وخاصة الاستثمارات الأجنبية .

المزايا التنافسية التي تقدمها الغابون : بصرف النظر عن توفر الموارد الطبيعية والمعدنية ، انظمت الغابون إلى تجمع ال سيماك ، وهو تجمع اقتصادي اقليمي وتمثل سوقا ل 30 مليون مستهلك .وبالنسبة لقانون الأعمال التجارية تم تحديثها ومواءمتها وفقا لمعايير منظمة مائة القوانين في أفريقيا (OHADA) ؛ وتفتخر الغابون بامتلاكها شبكة اتصالات قوية ، وقد تم عمل دليل للاستثمار يهدف لتنظيم العلاقات مع المستثمرين وضمان الشفافية والمساءلة ؛ فيما يخص القطاع المصرفي ، فإنه يتمتع بالنشاط أما بالنسبة للنظام الضريبي فهو محفز للشركات والأفراد ، وأخيرا تتمتع البلاد في هذه الفترة بالاستقرار السياسي والاجتماعي افضل من أي وقت مضى